المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 04-03-2006
الصفحـات : 14
العـــدد : 13767
المسلسل : 113

أمين عام غرفة التجارة العربية - الفرنسية لـ « الرياض »:

زيارة شيراك للمملكة ستعزز من الشراكة بين السعودية وفرنسا

■ قال الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام غرفة التجارة العربية - الفرنسية، ان زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك للمملكة تحمل طابعين سياسي واقتصادي مشيراً الى ان الجانب الثاني سيعمل على تنشيط

حوار - حسان التليلي

الاستثمارات المشتركة ولفت الطيار الى تطور العلاقات السعودية الفرنسية خلال العشر سنوات الاخيرة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القيمة الاجمالية للمبادلات الثنائية.

الطيار يتناول في الحوار التالي ابعاد الزيارة وتأثيراتها المستقبلية.. هنا التفاصيل:

المملكة تملك سوقاً واعدة وهي محط أنظار الاقتصاديين

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 04-03-2006 العـــدد : 13767
الصفحـات : 14 المسلسل : 113

❖ «الرياض»: ما هي حسب رأيكم أبعاد الزيارة التي يقوم بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى المملكة من الرابع الى السادس من مارس الجاري؟

- د. الطيار: حسب المعلومات المتوافرة فإن للزيارة التي سيقوم بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك الى المملكة العربية السعودية بداية شهر مارس ٢٠٠٦ بعدين أساسيين:

أولهما: سياسي حيث ستتم مناقشة بعض الملفات الدولية الساخنة انطلاقاً من المكانة التي تحتلها فرنسا عالمياً ومن المكانة التي تحتلها السعودية اقليمياً واسلامياً. وسيكون على رأس هذه الملفات الوضع اللبناني والعلاقة مع سورية والملف العراقي والملف النووي الايراني والحملة الإعلامية ضد الاسلام والمسلمين في اوروبا والوضع الفلسطيني بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

وثانيهما: ذو طابع اقتصادي حيث ستتم مناقشة سبل تنشيط العلاقات المشتركة لجهة تطوير الاستثمارات الفرنسية - السعودية في الحقل النفطي على وجه الخصوص وفي ميادين البنى التحتية المتعددة خاصة وان السعودية بفضل ارتفاع اسعار النفط بات لديها فائض في موازنتها العامة وصل الى حدود ١٤ مليار دولار أمريكي وترغب السعودية باستثمار هذا الفائض في مجال احداث المزيد من التنمية في البلاد وفي سائر القطاعات على السواء.

❖ «الرياض»: مرت عشر سنوات على اطلاق الشراكة الاستراتيجية بين المملكة وفرنسا. كيف تبدو لكم حصيلة ما أنجز في إطارها والمجالات التي تعثرت فيها هذه الشراكة؟

- د. الطيار: ليس من باب المبالغة القول ان الشراكة الاستراتيجية بين المملكة وفرنسا قد ساهمت الى حد كبير في تطوير العلاقات الثنائية على كافة المستويات وتحديداً على الصعيد الاقتصادي اذ قدمت هذه الشراكة الكثير من التسهيلات للقطاع الاقتصادي الفرنسي والسعودي وكذلك للقطاع المالي والمصرفي.

ويلاحظ ان القيمة الاجمالية للمبادلات الثنائية قد وصلت عام ٢٠٠٤ الى ٤,٥ مليارات يورو وقد شملت سلع الاقمشة والسيارات والمواد الغذائية والآلات الالكترونية والنفط والتجهيزات وقطع الغيار والطائرات.

والملاحظ ان المبادلات التجارية الثنائية رغم اهمية المستوى التي وصلت اليه إلا انها ليست على مستوى الطموحات لسببين رئيسيين:

١- ان الميادلات التجارية بين البلدين عام ٢٠٠٤ انخفضت بنسبة ١٠٪ عن العام ٢٠٠٣ بسبب ارتفاع سعر اليورو الامر الذي اثر على الصادرات الاوروبية الى اسواق الخارج وتحديداً الى الاسواق الخليجية.

٢- تصاعد حدة المنافسة على الاسواق السعودية ادى الى انكفاء بسيط للشركات الفرنسية امام الشركات الآسيوية التي تكتسح سلعها اسواق العالم اليوم.

ولكن رغم ذلك فإن فرنسا لا زالت تعتبر شريكاً اساسياً للسعودية وليس من المستبعد ان يتم تطوير هذه الشراكة بشكل مطرد.

❖ «الرياض»: كيف قوبل تسلم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة من قبل الاوساط الاقتصادية في فرنسا بشكل خاص وفي بلدان اوروبا الغربية عموماً؟

- د. الطيار: تعلمون أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ومن خلال كافة المهام التي تسلمها كان دائماً من الحريصين على الانفتاح على محيطه العربي وعلى العالم الخارجي ولذا نراه يتمتع بصداقات متينة مع الكثيرين من صناع القرار الدولي.

ولهذا لم يكن من المستغرب ان يقابل تتويجه ملكاً على المملكة بترحيب كبير من القادة الاوروبيين ومن سائر قادة العالم أجمع.

أما بشأن الرئيس الفرنسي جاك شيراك فكما تعلمون ان الرئيس شيراك هو صديق للسعودية ولقادتها منذ ان كان عمدة باريس ومن ثم من خلال كافة المناصب التي تسلمها سواء كوزير او كرئيس للوزراء او كرئيس الجمهورية حالياً.

وغالباً ما يتوم الرئيس شيراك بزيارة السعودية ليس في مناسبات رسمية فقط بل في زيارات اجتماعية. وليس من باب المبالغة القول ان الصداقة السعودية - الشيراكية قد لعبت دوراً كبيراً لمصلحة تطوير العلاقات الفرنسية - العربية.

والذي يؤكد متانة العلاقة بين خادم الحرمين والرئيس شيراك وقائع الزيارة التي قام بها العاهل السعودي لفرنسا عندما كان ولياً للعهد العام الماضي حيث استقبل في الاليزيه بحفاوة وبإشادة شخصية من الرئيس شيراك لكل الاصلاحات التي انتهجها الملك عبدالله وعلى وجه الخصوص لسبل مواجهة السعودية للتطرف والارهاب.

❖ «الرياض»: باعتباركم تعرفون جيداً مناخ الاستثمار في المشاريع الاقتصادية في كل من المملكة وفرنسا. ما الذي يطالب به اليوم بإلحاح السعوديون الراغبون في الاستثمار في فرنسا والفرنسيون الراغبون في الاستثمار في المملكة؟

- د. الطيار: لا يمكن التطرق إلى إشكاليات خاصة للاستثمار ما بين المملكة وفرنسا باعتبار أن العولمة الاقتصادية قد فتحت الأسواق على مصراعيها إلى حد باتت شروط ومناخات الاستثمارات متشابهة. ولكن تبقى هناك بعض الخصوصيات حيث يعاني الفرنسيون من شدة

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 04-03-2006 العـــدد : 13767
الصفحـات : 14 المسلسل : 113

المنافسة على الأسواق السعودية وهذا أمر طبيعي لأنه يعود إلى مبدأ العرض والطلب.

ومشكلة الفرنسيين أنهم يفكرون دائماً باستثمارات قصيرة الأجل بينما الأسواق مباحة اليوم للمستثمرين لآجال طويلة.

أما المستثمرون السعوديون فإنهم يعاندون حالياً من مسألتين أساسيتين هما ارتفاع سعر اليورو عالمياً وكثرة الضرائب التي تفرضها الدولة الفرنسية على الاستثمارات المقيمة.

وطبعاً هذه العوائق لا تطال فقط المستثمرين السعوديين بل تطال سائر المستثمرين الأجانب الذين يرغبون بالاستثمار في فرنسا.

❖ الرياض»: في شهر نوفمبر عام ٢٠٠٣ أنشئ مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي. إلى أي حد أسهم هذا الإطار في تفعيل العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟

- د. الطيار: تعلمون أن التحولات الاقتصادية الحاصلة في العالم اليوم تتيح مجالاً واسعاً لمساهمة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني والدولي.

وهنا تكمن أهمية إنشاء مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي الشبيه إلى حد كبير بمجلس الأعمال السعودي - الأميركي والذي يحتاج إلى وقت كي يأخذ مكانته في تفعيل العلاقات المشتركة علماً أن هناك زيارات دائمة بين الطرفين واجتماعات مشتركة متواصلة تتكفل جميعها بالايجابية لتحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

❖ الرياض»: ما هي أصداء الدعوة التي وجهتموها قبل سنة لرجال الأعمال السعوديين وطالبتم بموجبها بضرورة الحصول على مصادقة الغرفة التجارية الفرنسية - العربية على الوثائق الخاصة بالبضائع المستوردة من فرنسا؟

- د. الطيار: أريد بداية أن أوضح أنني لم أوجه دعوة من قبلي إلى رجال الأعمال السعوديين للمصادقة على وثائق البضائع المستوردة من فرنسا بل عمدت إلى توجيه رسالة لحث كل الدول العربية الأخرى ودعوتها للحصول على تصديقات الغرفة على وثائقها التجارية الصادرة من فرنسا أسوة بالمملكة العربية السعودية وبدول الخليج الأخرى حيث إن تصديقات السعودية تمثل ٤٨٪ من عائدات الغرفة الأمر الذي يؤكد حجم التبادل التجاري بين البلدين كما يؤكد أن السعودية من الدول القلائل من الدول العربية التي تلتزم نصاً وروحاً بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

ولولا هذه المساهمة وهذا الحرص من الحكومة السعودية لما كانت الغرفة العربية - الفرنسية قادرة على أن تمارس نشاطاتها التي تستفيد منها كل الدول العربية.

❖ الرياض»: ما الذي كسبه الاقتصاد السعودي من وراء انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية؟ وما أثر ذلك على الصورة التي ينتظر من خلالها رجال المال والأعمال والصناعيين الفرنسيين إلى السوق السعودية؟

- د. الطيار: انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية كان أمراً ضرورياً وانجازاً تاريخياً تكلل بالنجاح بعد مفاوضات ماراتونية خاصة وأن السعودية استطاعت تصويب بعض المعايير بشأن صادراتها النفطية والمشتقات الأخرى إلى الأسواق العالمية.

والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يجعل من السعودية محوراً أساسياً في هذا التكتل الدولي وشريكاً فاعلاً بالنظر للمكانة الاقتصادية التي تتمتع بها، كما تمنح رجال الأعمال السعوديين الكثير من الامتيازات لتصدير منتجاتهم التي تضاهي اليوم أجود أنواع السلع وفق المواصفات الدولية الراقية.

ومن الطبيعي أن يتلقى رجال الأعمال الفرنسيين هذه الخطوة بترحيب لأنهم جزء من الحركة الاقتصادية العالمية ولأن الأسواق السعودية كانت ولا زالت من الأسواق الواعدة التي يتطلع كل رجال أعمال أجنبي إلى دخولها.

❖ الرياض»: تعدون منذ أشهر لمنتدى يعقد في العاصمة الفرنسية في شهر أبريل القادم حول «آفاق الشراكة الاستراتيجية الأوروبية - العربية» إلى أين وصلت مساعيكم في هذا الشأن وماذا تنتظرون من هذا المنتدى؟

- د. الطيار: في الحقيقة رغبنا من وراء هذه الخطوة إعادة إحياء الحوار العربي - الأوروبي من خلال منتديات دورية يتم تنظيمها في كل من العالم العربي وأوروبا بهدف المساهمة في تعزيز العلاقات المشتركة وخلق مناخ موائم من الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين بالنظر لحاجة كل طرف للطرف الآخر.

واتفقنا على أن يتم تنظيم المنتدى الأول في باريس في الأسبوع الأخير من شهر أبريل المقبل في معهد العالم العربي بمشاركة جامعة الدول العربية والمفوضية الأوروبية وغرفة التجارة العربية - الفرنسية والغرف المشتركة واتحاد الغرف العربية، ولقد قطعنا شوطاً كبيراً في إطار التحضيرات الجارية لتنظيم هذه الفعالية الدولية التي ستجري على مدار ثلاثة أيام والتي من المؤمل أن تلقى إقبالاً من مئات صُناع القرار الاقتصادي والسياسي في العالمين العربي والأوروبي على المستويين الرسمي والخاص.

أما ماذا ننتظر من هذا المنتدى فالحقيقة أنه سيكون مساهمة منا لشق طريق التفاوض والحوار العربي - الأوروبي الذي توقف نهائياً منذ العام ١٩٩٠ والذي نعلق آمالاً كبيرة على إعادة إحيائه لأنه يشكل نواة هامة لبناء استراتيجية بين تكتلين محكومين تاريخياً وجغرافياً وسياسياً وأمنياً أن يكونا وأن يبقيا معاً خاصة وأن التطورات قد أثبتت أن التكتلات باتت مطلباً ملحاً لتوفير حضور ناجح في العالم الذي أصبح كناية عن قرية كونية.